د. ناجلا محمد عبد النبى*

القرصنة اللاتينية فى شرق حوض البحر المتوسط على عصر سلاطين المماليك

لعب البحر المتوسط دوراً هامًا فى الربط بين الدول المطلة عليه منذ العصور القديمة، عندما كانت تسيطر عليه الإمبراطورية الرومانية حتى غدا بمثابة بحيرة رومانية، وعند سقوط الأقاليم الشرقية والجنوبية والغربية من حوض ذلك البحر فى أيدى العرب فى حركة الفتح الإسلامى، حلت هناك بعض التعاملات التجارية بين الغرب اللاتينى والشرق الإسلامى، وإن كان نصيب الغرب فى تلك التجارة بسيطًا نظراً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كيفت أوضاعه . ولم يحدث تطور فى نشاط الغرب اللاتينى فى هذا المجال إلا فى القرن الحادى عشر الميلادى حين تقلصت الهيمنة العربية على مياه البحر المتوسط. وفى أخريات ذلك القرن عاد البحر المتوسط بحيرة مسيحية، ونشطت الحركة التجارية الأوربية عليه نشاطًا ملحوظًا نتيجة للحروب الصليبية ونشاط المدن التجارية الإيطالية، وفى مقدمتها البندقية وجنوة وبيزا. وكان طبيعيا أن تسير التجارة فى أعقاب الصليب فنمت وازدهرت ، وصحب ذلك انتعاش تلك المدن الثلاث حتى احتكرت التجارة بين الشرق الأدنى الإسلامى وأوربا رغم الصراعات الدينية بين الجانبين.. وقد صاحب هذه النهضة التجارية نشاط القراصنة فى حوض ذلك البحر.

---

* مدرس تاريخ العصور الوسطى- كلية التربية بدمنهور .

والواقع أن البحر المتوسط عرف القرصنة منذ التاريخ القديم، وهى صورة من صور حرب العصابات ، تقوم بها فرق سريعة الحركة تقتنص الفرصة المناسبة لتحقيق المكاسب المادية بالسطو على هدفها فى طرق التجارة فى البحر المتوسط. واعتبر مسيحيو الغرب الأوربى فى العصور الوسطى، خاصة زمن الحروب الصليبية ، القرصنة نشاطًا مشروعًا ونوعًا من أنواع الثأر ضد المسلمين ولونًا من ألوان التجارة تدر المكاسب المادية الكبيرة على من يمارسها ، وكان يزاول القرصنة جماعات من المغامرين من شتى الفئات والطبقات ، سواء من النبلاء أو من التجار أو حتى من أدنى الطبقات كصيادى الأسماك . وهؤلاء باشروا القرصنة طوال أيام العام فى مياه المتوسط. وحركة القرصنة كانت تزداد فى فترات معينة مع مواسم التجارة أو «مدة التجارة» بين الشرق والغرب، خاصة فى المنطقة الشرقية من حوض البحر المتوسط حيث كان الصراع الصليبى الإسلامى محتدمًا. وقد ألحق القراصنة أضراراً كبيرة بالتجار فلم يفرقوا بين سفينة لاتينية وأخرى للمسلمين طالما كانت متجهة إلى سواحل شرق البحر المتوسط، لأن هدفهم الأول كان تحقيق الكسب على حساب الضحايا، مسلمين كانوا أو مسيحيين .

وقبل أن نخوض فى الموضوع الذى نحن بصدده وهو «نشاط القراصنة اللاتين على طرق التجارة فى شرق البحر المتوسط فى عصر دولة سلاطين المماليك «أى فى الفترة من النصف الثانى من القرن ١٣ الميلادى (النصف الثانى من القرن ٧ الهجرى) وحتى الفتح العثمانى فى بدايات القرن ١٦ الميلادى (بدايات القرن ١٠ الهجرى). يجدر بنا أن نشير إلى أنه كان يوجد نوعان من القراصنة: قرصان يعمل لحسابه الخاص بمعاونة تابعين له، وهو ينقض على فريسته أو ضحيته التى يختارها بنفسه، فى أى مكان تتاح له فيه الفرصة لتحقيق ما ينشده . وآخر يعمل لحساب الغير ، فهو لايختار ضحيته بإرادته وإنما يكون مكلفًا بتلك المهمة بمعنى أنه يعمل كمرتزق يتقاضى على عمله قدراً من المال أو تكون له نسبة من الغنيمة حسب اتفاق مسبق مع صاحب عملية السطو، وحينما تنتهى تلك المهمة يتحول مباشرة إلى القرصنة لحسابه الخاص[1]. وهذا هو الفرق بين لفظى Pirate و Corsaire الفرنسيين، فالأول مغامر يعمل لحسابه الخاص بينما الثانى غالبًا ما يكون مكلفًا من قبل جهات مسئولة ، أى أن مهمته تكون رسمية ومشروعة.

وكانت لتلك القرصنة صور عدة اختلفت باختلاف الظروف والأحوال السياسية والحربية فى شرق البحر المتوسط فى فترة اتخذت الاضطرابات والصراعات بين المسلمين والمسيحيين

الغربيين شكل الحروب الصليبية. ولكن مما لاشك فيه أن تدخل البابوية فى النشاط التجارى بين المعسكرين المتناحرين ساهم بطريق غير مباشر فى تفاقم حركة القرصنة التى شهدها حوض البحر المتوسط فى تلك الأونة ، بل ربما أعطاها الصفة الشرعية إذ كانت تبارك من يقوم بها ضد المسلمين. وكانت العلاقات التجارية قائمة بين أوربا وعلى وجه الخصوص المدن الإيطالية وبين الدولة الفاطمية فى مصر والشام قبل مولد الحركة الصليبية واستمرت قائمة بعد أن قامت الإمارات اللاتينية الأربع على ساحل الشام، قائمة بل لقد أصبحت أكثر نشاطًا ، ومع ذلك لم تعرها البابوية أى اهتمام طالما كان التفوق العسكرى فى المنطقة فى صالح الجانب الصليبى على الجانب الإسلامى. ذلك أن البابوية لم تلبث أن أظهرت موقفها العدائى للمدن التى كانت تتعامل مع مصر وذلك حين بدأ ميزان القوى يميل نحو رجحان كفة المسلمين وهذا يعنى أن مرحلة التفوق الصليبى قد انتهت، خاصة بعد انتصار المسلمين فى حطين عام ١١٨٧م / ٥٨٣هـ . وعندئذ أدركت البابوية أن الخطر الإسلامى محدق بالإمارات اللاتينية فى الشرق فبدأت تتحرك وتعلن تهديداتها لمن يحاول الاتصال بمصر. وكانت الطامة الكبرى حين سقطت معاقل الصليبيين الواحد تلو الآخر -وآخرها عكا- فى أيدى المماليك فى أخريات القرن ١٣ م (أخريات القرن ٧هـ) وعندئذ تأكدت البابوية من تفوق المعسكر الإسلامى وميل ميزان القوى بشدة إلى جانب مصر والمسلمين، فصبت كل غضبها على المدن الإيطالية لأنها تساهم بقدر كبير - بطريق مباشر أو غير مباشر- فى تعزيز قوة مصر العسكرية، لذلك اتخذت البابوية عدة قرارات للحد من التعامل مع مصر، منها الحرمان من عطف الكنيسة واللعنة والقطيعة، ومصادرة البضائع وحرمان من يتعامل مع المسلمين وبخاصة مماليك مصر[٢] من حريته الشخصية ولكن تجار تلك المدن فى أغلب الأحيان لم يعيروا تلك القرارات أى اهتمام، بل كانوا يتحايلون بشتى الطرق للإفلات منها: تارة بتقديم ما يوازى قيمة ما ربحه التاجر المخالف من تجارته مع المسلمين إلى خزانة البابوية[٣]، وتارة أخرى بشراء الغفران بدفع مبلغ من المال تحدده الكنيسة[٤]، وتارة ثالثة بشراء تراخيص التجارة فردية أو جماعية مع المسلمين[٥]. وهكذا كان التحايل على قرارات البابوية بحظر التعامل مع المسلمين. مقصوداً به فى بداية الأمر التجارة مع مصر وتوابعها. ثم شمل هذا القرار مسلمى الأندلس وشمال أفريقيا والسلاجقة فى آسيا لصلاتهم الطيبة بمصر[٦]. وعقدت المجامع الدينية لهذا الغرض وتوالت قرارات الحرمان الكنسى ضد من يتاجر مع مصر والمسلمين. وجاء مجمع فيينا الكنسى عام ١٣١١م- ١٣١٢م ليكشف عن عدد كبير من التجار الأوربيين لايبالون بقرارات الحرمان أو

القطيعة وظلوا يتعاملون مع مصر، وكان قراره حظر الاتجار مع مصر نهائيًا[٧]. وضمانًا لتنفيذ هذا الحظر كلف المجمع فرسان الداوية، المعروفين بشدة عدائهم للمسلمين، بمراقبة الحركة التجارية للسفن المسيحية الغربية التى تتجه إلى الموانى الإسلامية فى كل من مصر والشام وسواحل آسيا الصغرى. وكان مقر هؤلاء الفرسان جزيرة قبرس[٨]، وصارت مهمتهم حماية الجزيرة وأسر أية سفينة تحاول الاتجاه إلى بلاد سلطان المماليك[٩]. وقد استغل بعض المغامرين هذه العملية ليعمل لحسابه الخاص. فقام بعضهم بعمليات القرصنة والسطو على السفن اللاتينية المتجهة إلى مصر. وهكذا رغم التعقيدات والعراقيل التى كانت تضعها البابوية فى وجه تجار الغرب اللاتينى من أجل عدم التعامل مع سلاطين المماليك، ظلت العلاقات التجارية قائمة معهم فى السر وفى العلن، وظلت القرصنة تزداد معها يومًا بعد يوم طالما لم يكن فى إمكان الغرب المسيحى مواجهة دولة المماليك وقوتها العسكرية. وإن كان تعرضت موانىء الدولة فى مصر والشام للقرصنة وكانت أشهرها تلك التى عرفت بغزوة القبارصة عام ٧٦٧هـ/ ١٣٦٥م والتى لم تكن سوى واحدة من تلك العمليات الخاطفة التى اعتاد أن يقوم بها القراصنة اللاتين ، وإن كانت بقيادة ملك قبرس. وبعد تلك الغزوة عقد الصلح بين مماليك مصر وبطرس لوزينيان ملك قبرص فسادت فى المنطقة فترة هدوء . وجدير بالذكر أن القبارصة لم يستطيعوا الدخول مرة أخرى فى صراع مع سلطان مصر لأنهم كانوا أضعف من أن يواجهوا وحدهم القوة المصرية، خاصة وأن الإسبتارية الذين كانوا أضعف من أن يواجهوا وحدهم القوة المصرية، خاصة وأن الاسبتارية الذين كانوا يساندون أى هجوم على المسلمين تطرق إليهم الضعف بسبب الخلافات التى مزقت صفوفهم. وقد تحولت تلك الخلافات إلى حرب مكشوفة فضلا عن مشاركتهم فى الحروب ضد العثمانيين فى أوربا. أما البابوية التى اعتادت أن تجمع المسيحيين ، فقد أصبحت هى الأخرى لاتقوى على التأثير عليهم للقيام بعمل مسيحى مشترك ضد المسلمين[١٠] سواء بحملة عسكرية أو بمقاطعة اقتصادية [١١]. وهكذا لم يبق أمام الفرنج سوى القيام بعمليات حربية خاطفة على سفن وسواحل وموانىء دولة المماليك. وبهذه العمليات يمكنهم شل حركة التجارة واستنزاف مواردها أولاً بأول، ومما يؤثر بدوره على دخل مصر، فلاتتمكن من إنشاء الأساطيل أو تجهيز الجيوش لصدهم فيسهل عليهم تحقيق ما يرمون إليه. وجدير بالذكر أن هذا التصرف من قبل اللاتين والجبهة الصليبية لم يكن نابعًا من دافع دينى وإنما كان لتحقيق مكاسب مادية والتنافس على الهيمنة على البحر المتوسط. لذا ساد حوض البحر المتوسط فى أخريات القرن الرابع عشر وطوال القرن الخامس عشر الميلاديين [أخريات

القرن الثامن وطوال القرن التاسع الهجريين] عمليات قرصنة لاتينية تميز فيها القطلان بصفة خاصة[١٢] إلى جانب الإسبتارية وغيرهم. ولم تتعرض تلك الغارات لسفن المماليك فحسب ولكنها لم تترك سفينة فى شرق البحر المتوسط أو غربه تابعة للمسلمين عامة إلا وهاجمتها وأسرت من بها من مسافرين وتجار ونهبت ما بها من بضائع [١٣]، فضلاً عن مباغتة أولئك القراصنة لبعض الموانىء المماليكية مثل الإسكندرية ورشيد وطرابلس وبيروت وصيدا ويافا واستيلائهم على بعض ما بها من مراكب[١٤] وأسر العديد من المسلمين[١٥]. وقد ذكر فليكس فابرى[١٦] Félix Fabri أنه كان يوجد ما يقرب من ثلاثة آلاف عبد مسلم فى البندقية وحدها فى القرن (الخامس عشر الميلادى/ التايع الهجرى). وكان البنادقة يستغلونهم كمجدفين على سفنهم[١٧]. هذا وكانت السلطات المماليكية تصد القراصنة أينما أغاروا. ورغم انهزام الفرنج فى معظم الأحيان إلا أن المماليك تكبدوا خسائر كبيرة، وأصبحت هذه الغارات تسبب لهم قلقًا على أمن دولتهم. ووصلت بالقراصنة الجرأة أن خططوا «للوثب على ناظر الخاص حين قدومه للإسكندرية لتحصيل ما بها من مال، لولا أن كشف أمرهم». ولما لم يأمن أهل المدينة على حياتهم من المغامرين القراصنة، مع إدراكهم عدم جدوى الاعتماد على حماية المدينة، شرعوا فى حفر خندق حول المدينة لحمايتها من أى هجوم [١٨]. وقد ضاقت السلطات الحاكمة فى مصر بتلك الغارات التى كان يقوم بها المغامرون اللاتين وعلى رأسهم القطلان والإسبتارية والقبارسة والروادسة . ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، وإنما زادت كارثة القرصنة بتحول التنافس بين البندقية وجنوة ، وهما أشهر وأقوى مدينتين تجاريتين فى مياه البحر المتوسط-، إلى حرب مكشوفة ضارية . ومارست كل منهما عمليات السطو على سفن منافستها، وكانت سفن كلاهما تأتى إلى مصر بما يحتاجه المماليك من سلع استراتيجية وتنقل منها ما يصلها من سلع الشرق الأقصى إلى أوربا، ولم يكن هذا الصراع مقصوراً على القرصنة على السفن المتجهة لدولة المماليك فحسب[١٩]، وإنما انسحب الأمر إلى الإغارة على مدن وموانىء تلك الدولة فى مصر والشام ، خاصة بعد أن حققت البندقية على منافستها جنوة نصراً ساحقًا فى كيوچا عام ١٣٨١م، فانضمت الأخيرة إلى زمرة القراصنة الذين اعتادوا غزو ثغور المماليك حين ضاقت بالعلاقة الوثيقة التى ربطت مصر بالبندقية [٢٠]، مثلما فعل «بوسيكو» Boucicault قائد أسطول جنوة ، من شن غارات خاطفة على شواطىء الدولة المماليكية. وتجنبًا للأخطار التى قد تواجه تجار البنادقة فى البحر ، نظموا رحلاتهم التجارية فى شكل قوافل بحرية، لكل قافلة منها سفينة مسلحة للدفاع عن بقية السفن فى حالة تعرضها لهجوم القراصنة[٢١].

وهكذا أخذت هجمات القراصنة اللاتين بمختلف عناصرهم تعترض طرق التجارة فى البحر المتوسط إلى موانىء المماليك، ولم تسلم من هجماتهم حتى السفن المسيحية المتجهة إلى سواحل مصر والشام. وسببت هذه الهجمات خسائر فادحة للدولة المماليكية وضربت تجارتها فى مقتل، خاصة عندما أخذ الغرب اللاتينى باقتراحات بعض أبنائه الذين رأوا أن أفضل وسيلة للقضاء على قوة المسلمين والتغلب عليهم هى فرض حصار اقتصادى ومحاصرتهم فى منطقتهم[٢٢]. لذا زادت هذه العمليات رغم ما اتخذه المماليك من اجراءات دفاعية لحماية مصالحهم وسواحلهم .

وقد اعتادت السلطات المصرية فى حالة تعرض سفنها أو تجارها أو ثغورها فى مصر والشام لمثل هذه القرصنة أن تلقى بالمسئولية الجماعية على التجار الأجانب دون تمييز بين جالية وأخرى، فتقبض عليهم وتصادر أموالهم وتزج بهم فى السجون. ورغم ذلك لم تتوقف هجمات القراصنة على سواحل الدولة أو السفن التجارية فى مياه البحر المتوسط المتجهة إلى موانىء المماليك، بل ازداد تجرم هؤلاء المغامرين، فاضطرت السلطات الحاكمة فى القاهرة إلى الرد عليهم بنفس أسلوبهم. من ذلك أن السفن الإسلامية أغارت على قبرس- أقرب اوكار القراصنة الفرنج لسواحل المماليك - فى عامين متتاليين (١٤١٠-١٤١١م / ٨١٣-٨١٤هـ)، ورغم ذلك عاود القراصنة غاراتهم على الشام، ولكن حين أحسن ملك قبرس باستعداد المماليك لغزو الجزيرة من جديد سارع بعرض الصلح عام ١٤١٤م (٨١٧هـ) مع حكام القاهرة، وتعهد فيه بعدم السماح بأعمال القرصنة على سواحل دولتهم وبألا يأوى المغامرين فى جزيرته، وإذا لجأوا إلى موانيه لايقدم لهم أى عون وأن يصدر الملك أوامره للقبارصة بعدم شراء السلع التى يستولى عليها المغامرون من عمليات القرصنة التى يقومون بها على سفن وسواحل المسلمين[٢٣]. ورغم تلك المعاهدة عاود القبارسة والقطلان «تجرمهم فى العام التالى (١٤١٥م/ ٨١٨هـ) فأضطر السلطان المؤيد إلى تطبيق مبدأ المسئولية الجماعية إزاء جميع التجار الفرنج وقناصلهم بالإسكندرية ودمشق، وعلى وجه الخصوص إزاء التجار القطلان وقنصلهم بالإسكندرية ، وأمر بسجنهم بأحد أبراج القلعة»[٢٤]. وتكررت غارات القراصنة على شواطىء المماليك ، ووجد السلطان ططر الذى خلف السلطان المؤيد أن التجار الفرنج وجالياتهم فى موانيه يمدون القراصنة بالمعلومات عن الاستحكامات العسكرية على السواحل وعن موعد وصول التجار، وعن الإجراءات الدفاعية التى تقوم بها سلطات المماليك لصد ومواجهة غارات المغامرين من اللاتين، لذا أراد أن يحد من نشاط تلك الجاليات الفرنجية

خاصة وأن هؤلاء كان من بينهم من يتمتع بالإقامة الدائمة فى أراضى دولة المماليك[٢٥]، وكان أن أصدر السلطان ططر مرسومه عام ١٤٢١م / ٨٢٤هـ بتحديد إقامة جميع التجار وغيرهم من طوائف الفرنج فى بلاده إلى أربعة أشهر على الأكثر وهى مدة يراها السلطان كافية لإنهاء التجار تعاملاتهم فى بلاده[٢٦]. وكان هذا المرسوم ضربة قاضية لبعض المدن التى كانت لها علاقات وثيقة بدولة المماليك مثل البندقية وجنوة. ولم يستمر تنفيذ هذا المرسوم طويلاً إذ توفى ططر وخلفه برسباى الذى كان فى حاجة ماسة إلى ما يأتى به تجار اللاتين من سلع استراتيجية، فأعاد الامتيازات لتجار بعض المدن التى كان ططر قد حجبها عنها، وعادت التجارة إلى سابق نشاطها ؛ واستمر تعرض القراصنة لسفن المسلمين فى مياه البحر المتوسط والإغارة على موانىء مصر والشام. وضاق برسباى بتصرفاتهم وتيقن من تمركزهم فى جزيرة قبرس شرق البحر المتوسط، فبعث بحملات ثلاث على تلك الجزيرة انتهت بإخضاعها للجزية وصارت جزءاً من إمبراطورية المماليك، ورغم ذلك لم ينته نشاط القراصنة فى تجرمهم على سفن المسلمين، وانتقل مركزهم إلى جزيرة رودس التابعة لفرسان الاسبتارية ، وكان القطلان يرمون بكل ثقلهم فى تلك العمليات، بعد أن حملوا لواء مقاتلة المسلمين أينما كانوا فى حوض البحر المتوسط. ونتيجة لذلك اضطر «چقمق» سلطان مصر آنذاك أن يتبع خطى سلفه برسباى فى القضاء على مراكز إيواء القراصنة اللاتين . وإذا كان برسباى قد نجح فى هجومه على جزيرة قبرس أو أخضعها لسلطان المماليك فى القاهرة، فإن چقمق قد أخفق فى محاولاته الثلاث لإخضاع جزيرة رودس للجزية أو حتى إيقاف عمليات السطو المسلح على سفن تجار مصر فى مياه المتوسط، وذلك لأسباب عدة أهمها بُعد الجزيرة عن سواحل دولة المماليك. وكانت النتيجة، ازدياد تجرم القراصنة اللاتين، وبسبب انعدام الأمان قرب سواحل المماليك والتى تسبب فيها القطلان بصفة خاصة، قلت السفن المتجهة إلى موانىء مصر والشام، حتى أن الجالية الأجنبية التى كانت بالإسكندرية لم تكن تضم فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى (نهاية القرن التاسع الهجرى) سوى عناصر قليلة على رأسهم البنادقة والچنوية[٢٧]. وحقيقة كانت توجد جاليات أجنبية أخرى مثل أبناء فلورنسا أو أبناء مرسيليا وكانت لهم تجارة رائجة فى موانىء مصر والشام، ولكن كانت إقامتهم بتلك الموانىء لفترات قصيرة ، بعد أن زالت بيوتاتهم التجارية بها[٢٨].

على أية حال، ورغم ما ارتكبه القراصنة من عدوان على سفن مسلمى شرق البحر المتوسط إلا أن التجارة الأوربية مع المماليك ظلت قائمة لأن الغرب المسيحى كان لايستغنى عن التوابل

وكماليات الشرق التى تأتيه عن طريق مصر ومع ذلك فإن التجار اللاتين قل توافدهم على موانىء المماليك بسبب انتشار قراصنة الفرنج عامة والقطلان خاصة فى البحر المتوسط واعتراضهم طريق أى سفينة متجهة إلى موانىء المماليك، حتى أنهم كانوا يمثلون الخطر الأكبر على تجارة قطالونيا نفسها. وأدى هذا إلى أن حكام المماليك منعوا تجارهم من دخول أسواق مصر والشام. ولاشك فى أن نشاطهم هذا جر فى كثير من الأحيان ثورة غضب المدن البحرية التجارية الأخرى عليهم حتى أن هذه المدن كانت تطارد العلم القطالونى فى أى مكان فى مياه المتوسط، انتقامًا لما يسببونه لهم من خسائر مادية وضرب لمصالحهم التجارية . لذلك أصدر مجلس الشيوخ البندقى أوامره إلى القائد العام للأسطول عام (١٤٧٤م / ٨٧٩هـ) بالبحث عن قراصنة قطالونيا أمثال «ريزو وسميلانا وألماريتشى» الذين اعتادوا مهاجمة سواحل قبرس ودولة المماليك مع ضرورة القبض عليهم وعدم السماح لهم بالهروب [٢٩]. وهذا يوضح لنا سبب خلو فندق جالية قطالونيا فى الإسكندرية من نزلائه القطالونيين عام (١٤٨٣م / ٨٨٨هـ)[٣٠] عند مرور فليكس فابرى ورفاقه فى رحلة الحج بالمدينة ، فخصصه المسئولون فى مصر لإيواء الحجاج اللاتين[٣١]. وكيفما كان الأمر، فقد ازدادت القرصنة على سفن المسلمين أو تلك التابعة لدولة مسيحية تتعامل مع المماليك. وإذا كان حكام المماليك قد حاولوا الحد من تجرم هؤلاء القراصنة على مصالحهم بأن وجهوا حملات بحرية لضرب أوكارهم فى جزر البحر المتوسط، أو إقامة القلاع والاستحكامات العسكرية للدفاع عن سواحلهم، فقد كان لهم تصرف آخر داخل البلاد للانتقام من أعمال لصوص البحار. فبمجرد علم السلطان بأية حادثة قرصنة تعرضت لها جماعة من المسلمين أو ميناء تابع لهم على يد اللاتين، كان رد الفعل سريعًا : فكانت تلقى المسئولية الجماعية الأجنبية وعلى رأسها قناصلهم رهائن لديهم يتحملون عواقب أى عمل عدائى ضد رعايا المماليك أو المسلمين عامة، فكانت تصادر أموالهم وتجارتهم، وتزج بهم فى السجون إلى أن يتم التصالح بين الطرفين مع تعويض المتضررين. وقد كان ذلك فى أعقاب تعرض الإسكندرية عام (١٣٦٥م / ٧٦٧هـ) لحملة بطرس لوزينيان[٣٢]، فضلاً عن إغلاق أسواق مصر والشام فى وجه التجار الأجانب عامة، مما دفعهم إلى الاتجاه نحو العراق من أجل الحصول على السلع التى حرمتهم مصر منها. ولكن حاكم بغداد آنذاك وهو «أويس ابن الشيخ» منعهم من الاتجار فى بلاده إلى حين مصالحة حاكم مصر[٣٣]. وحادثة أخرى فى بدايات القرن الخامس عشر الميلادى (بدايات القرن التاسع الهجرى) حين أسر أحد القراصنة القطلان وهو «بيير دى لا راندا Pierre De La Randa» سفينة مصرية قرب سواحل

آسيا الصغرى وكان على متنها ما يقرب من مائة وخمسين مسلمًا وحمولة ثمينة، وباع كل ما عليها من بشر وسلع إلى «چاكوب كريسبو» Jacopo Crispo حاكم جزيرة ناكسوس Naxos التى كانت تابعة للبندقية ، لذلك استدعى السلطان قنصل البندقية بالإسكندرية للمثول أمامه فى القاهرة، وطالبه بضرورة الضغط على حاكم ناكسوس لإطلاق سراح جميع المصريين المحتجزين لديه، وحين أبلغه القنصل بأن لا سلطان للبندقية على ذلك الحاكم وأن الجزيرة خاضعة لجمهورية الأدرياتيكى اسميًا فقط، لم يقتنع السلطان بهذا الرد، وزج به فى السجن كرهينة. ومرة أخرى فى أخريات نفس القرن، استأجر بعض التجار المصريين سفنًا بندقية أبحرت من الإسكندرية قاصدة المغرب، فمرت القافلة بجزيرة رودس اللاتينية فتعرضت السفن للسلب والنهب من الاسبتارية ويبدو أن ذلك تم بتحريض من القباطنة البنادقة. وبلغ السلطان الخبر، فانتقم من قنصل وتجار البندقية الموجودين بالإسكندرية، وصادر أموالهم وسجنهم(٣٤).

وأيا كانت جنسية القراصنة الذين يرتكبون الجريمة فكانت المسئولية تقع عادة على جاليات الفرنج عامة، ولكن كان الضرر الأكبر يصيب أعظم جالية موجودة فى دولة المماليك وكانت بالطبع هى جالية البندقية. وهذا ما حدث فى عهد السلطان قايتباى حين خطف قرصان پروفنسالى تاجرين مسلمين وتوجه بهما إلى وكر القراصنة اللاتين فى رودس حيث تم التحفظ عليهما لحسابه الخاص. وردًا على هذه الفعلة قبض السلطان على تجار البنادقة فى كل من مصر والشام كوسيلة للضغط على جمهوريتهم لإجبارهم على التدخل لإطلاق سراح التاجرين المسلمين وتسليم القرصان للسلطان(٣٥).

هذا قليل من كثير من أمثلة عمليات القرصنة التى كان يقوم بها اللاتين ضد سفن أو موانىء المسلمين فى شرق البحر المتوسط ووسائل الرد عليها من قبل المماليك. ومهما يكن من أمر فلم يكن من السهل عودة سياسة الوفاق بين المماليك والتجار الأجانب بعد انقطاعها . وقد تظل مبتورة لفترات غير قصيرة رغم احتياج كل طرف للآخر. لذا كان لابد من تدخل طرف ثالث لإعادة المياه إلى مجاريها وإصلاح العلاقات بينهما. ولما كان التجار هم الفئة المتضررة فى المقام الأول، فإنه كان من الضرورى سعيهم بسرعة وإصرار لإعادة سياسة الوفاق بين الطرفين، كثيراً ما كانوا يقومون بدور الوسيط أو السفير لتلك المهمة الشاقة ، فيقع الاختيار على أحد التجار المرموقين وتكون له مكانة لدى الطرفين. وجدير بالذكر أن هؤلاء التجار الغربيين الذين كانوا يكلفون بتلك المهمة كانوا يخرجون من تلك الصفقة بمكاسب مادية كبيرة

يعوضون بها خسائرهم من السلع والأموال التى كان يستولى عليها المماليك فى مناسبات مختلفة، فكانوا يزيدون مبالغ تعوض خسارتهم فوق الفدية التى كانوا يدفعونها للقراصنة لفك أسر المسلمين، ثم يقومون بتحصيل المبالغ كاملة من المماليك دون علم هؤلاء بألاعيب الوسطاء الغربيين(٣٦). ومن الشخصيات الهامة التى كان لها دور فعال فى المفاوضات بين طرفى النزاع كان التاجر البندقى السكندرى «پيلوتى- Piloti» الذى نجح فى إعادة العلاقات بين البندقية ودولة المماليك وكانت قد انقطعت بسبب فعلة القرصان القطلانى «پيير دى لاروندا»(٣٧).

وهناك مثال آخر لرجل اقتصاد فرنسى مرموق وهو «جاك كير» Jacques Coeur(٣٨) الذى عالج بحكمة الموقف المتدهور بين السلطان چقمق والتجار الأجانب بعد فشل الأول فى حملاته الثلاث على رودس للرد على غارات القراصنة على سواحله ، والتى كلفته الكثير من المال والرجال. فصب غضبه على التجار الأجانب فى مصر تطبيقًا لمبدأ المسئولية الجماعية كعادة حكومة المماليك وفرض غرامة مالية كبيرة عليهم لتغطية خسارته المادية. وخوفًا من تمادى السلطان فى الانتقام، تدخل چاك كير هذا بين الطرفين، واستطاع إتمام عقد الصلح بين چقمق وأصحاب رودس من الإسبتارية. وجدير بالذكر أن التواجد الفرنسى بدأ يأخذ شكلاً واضحًا متميزاً فى مصر فى أخريات حكم المماليك، بعد أن ضاق هؤلاء بالبندقية ، صاحبة أكبر جالية أو أفضل مكانة فى مصر، وبسياستها ذات الوجهين. فاستغل قنصل فرنسا بالإسكندرية «فيليب دى پيرتز- Philippe de Peretz » تلك الظروف وأقنع السلطان الغورى بإمكانية لويس الثانى عشر ملك فرنسا مساعدته فى إعادة سفن مصر التى كان قد استولى عليها الاسبتارية فى خليج إياس(٣٩). لم يكن التجار المسيحيون الغربيون هم وحدهم الذين يلعبون دور الوسيط فى تلك المفاوضات لفك أسر رعايا المماليك أو المسلمين عامة لدى القراصنة، إذ يشير ابن حجر العسقلانى فى أحداث عام (٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م) فى عصر السلطان برقوق بتدخل أحد التجار المسلمين وهو «الخواجا على» للقيام بمهمة إعادة التجار المصريين الذين كانت قد أسرتهم جماعة من قراصنة چنوة أثناء الصراع البندقى الجنوى»(٤٠). على أية حال فإن تلك المهمة التى يقوم بها التجار لم تكن جديدة عليهم فى تلك الفترة، فقد أشارت المصادر أثناء التواجد الصليبى فى إمارات الساحل الشامى، عن تقدم تجار مسلمين أمثال «نصر بن قوام» و«أبا الدر ياقوت» وهما من دمشق ببذل أموال لافتكاك الأسرى المغاربة المسلمين من أيدى الصليبيين»(٤١).

* * *

وكيفما كان الأمر فإن القرصنة اللاتينية ضد مصالح المماليك فى شرق البحر المتوسط كانت إحدى الوسائل العسكرية التي شرعتها البابوية بطريق غير مباشر حين كلفّت الرهبان العسكريين بمراقبة سفن التجار الغربيين التي تتجه لسواحل المسلمين، والنيل منها، مما شجع المغامرين اللاتين على التمادى فى القرصنة ضد المسلمين باسم الصليب والحرب المقدسة لحسابهم الخاص. وظلت تلك العمليات منتشرة فى شرق البحر المتوسط يمارسها اللاتين طالما لم يكن فى إمكانهم مواجهة قوة المماليك العسكرية فى حملة تقليدية جامعة، وقد صدهم المماليك بطرق شتى سواء بإقامة الاستحكامات العسكرية والقلاع أو التصدى لهجماتهم على سواحل دولتهم أو بالخروج فى تجريدات بحرية عسكرية على أوكارهم فى جزر البحر المتوسط ، كان منها ما ينجح ومنها ما يفشل ، لذا كان حكام المماليك ينتقمون لدولتهم بتطبيق مبدأ المسئولية الجماعية على التجار الأجانب فصادروا سلعهم وأموالهم فى موانىء مصر والشام وزجوا بهم فى السجون إلى أن يتم التدخل من قبل بعض الوسطاء لإعادة سياسة الوفاق بين المماليك والتجار الغربيين. ومع ذلك ظل القراصنة يستنزفون موارد مصر، خاصة بعد أن أحكم الغرب الحصار الاقتصادى عليها من الشمال والجنوب، وهزمت أمام أسطول البرتغال فى البحار الشرقية، وأصبحت فريسة سهلة المنال للجيش العثمانى فى عام ١٥١٦م ثم ١٥١٧ ، لتسقط دولة المماليك المستقلة وتصبح مصر ولاية تدور فى فلك الدولة العثمانية .

الهوامش

١- Burns , R, I., Moslems, Christians and Jews in the Crusader Kingdom of Valencia , Camb., 1986 , p. 109 .

٢- Depping , G.B., Hist Du Com. Entre le Levant et L'Europe, T.II, Paris, 1830, pp. 172-173 .

٣- Heyd, W., Hist Du Com. Du Levant, T.II, Leipzig, 1886, p. 27 .

٤- Depping, Op. cit., T.II, p. 176 .

٥- Ibid., pp. 188-189 .

٦- المقـــرى: نفح الطيب فى غـــصن الأندلس الرطيب، ج١، القـــاهرة، ١٣٦٧-١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م، ص٣٠٠-٣٠٥ ؛ Heyd, Op. cit., p. 25

٧- Ibid., p. 28 .

٨- ورث فرسان القديس يوحنا أو الاسبتارية نشاط الداوية فى قبرس، وبعد سقوط تلك الجزيرة فى أيدى المماليك انتقلوا إلى رودس.

٩- Ibid., p. 29 .

١٠- Jorga, N., Philippe de Mézières, Paris, 1896, pp. 410-411 .

١١- أحمد دراج: المماليك والفرنج ، القاهرة، ١٩٦١، ص٩ .

١٢- أحمد مختار العبادى: البحرية المصرية زمن الأيوبيين والمماليك، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص٦٠٢ .

١٣- أحمد دراج : المرجع السابق، ص٩ ؛ انظر أيضًا:

Heyd, Op. cit., II, p. 472 ; Jorga, N., Rhodes sous les Hospitaliers, extrait de la Revue Historique, T. VIII, Paris- Bucarest, 1931 , pp. 102-103, 176 .

١٤- راجع ابن حجر العسقلانى: أنباء الغمر بأنباء العمر، مخطوطة بدار الكتب رقم ٢٤٧٦ تاريخ ، ج١، ورقة ١٩٩، ٢٤٤، ٥٧٩، ٦٢٩، ٦٣٠ ؛ العينى: عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان، مخطوطة بدار الكتب رقم ١٥٨٤ تاريخ ، لوحة ١٩٦، ١٩٧، ٤٣٠؛ راجع أيضًا : Coville, A., France: Armagnacs and Burgundians, in Camb. Medieval Hist., vol VII, Camb., 1932 , p. 376.

١٥- حكيم أمين عبد السيد : قيام دولة المماليك الثانية، القاهرة، ١٩٦٧، ص١٥١ .

١٦- فليكس فابرى ألمانى جاء فى عام ١٤٨٣م/ ٨٨٨هـ مع مجموعة من رفاقه لأداء الحج فى بيت المقدس. ومر بمدن كثيرة فى مصر ودون مشاهداته فيها .

١٧- Atiya, A.S., Crusade, Commerce and Culture, Indiana, 1966, p. 184 .

١٨- ابن حجر العسقلانى : المصدر السابق، ج٢، ورقة ١٥٥-١٩٦ .

١٩- نفس المصدر ، ج١ ، ورقة ٢٦٥ .

٢٠- حلمى محمد سالم: علاقات مصر الخارجية فى عهد السلطان الظاهر برقوق ، إسكندرية، ١٩٨٦، ص٧٨ .

٢١- Depping, Op. cit., T.I, p. 159 .

٢٢- عن هذه المقترحات انظر : Adae , G., de Modo Sarrace nos Extripandi, R.H.C.- Doc . Arm T.II, pp. 523-528; cf . also, Depping, Op. cit., T.II, pp. 194-195 .

٢٣- أحمد دراج : المرجع السابق، ص٢٢-٢٣؛ انظر أيضًا :

Ziada, M.M., the mamluk Conquest of Cyprus in the 15th cent., in Bul. of the fac. of Arts, Cairo Univ. vol. I, May 1933, p. 91 .

٢٤- أحمد دراج : نفس المرجع ، ص٥٣ .

٢٥- هذه الإقامة تعرف «بنصف مواطنة» وفيها تمنح حكومة المماليك بعض أفراد الجاليات الأجنبية الإقامة الدائمة فى أراضيها ولكن دون أن يتمتعوا بحقوق المواطن المصرى. أنظر:

Heyd, Op. cit. T. II, p. 473 .

٢٦- أحمد دراج : نفس المرجع، ص٢٨ .

٢٧- Ibid., T.II, p. 486 .

٢٨- Loc. cit .

٢٩- Mas Latrie , M. L. de , Hist. De l'Ile de Chypre, T.III, Paris, 1855, pp. 402-403 .

٣٠- Heyd, Op. cit., II, p. 486 .

٣١- Ibid, II, p. 433 .

٣٢- النويرى السكندرى: الإلمام، ج١ ، حيدر أباد، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، ص٣٢٦-٣٣٥؛ ابن دقماق: الجوهر الثمين، ورقة ١٧٧ .

٣٣- النويرى السكندرى: المصدر السابق، ج٥، ص٢٣١ .

٣٤- Ibid., II, p. 455 .

٣٥- Ibid., II, p. 496 .